اقتصاد

الذهب يسعّر على دولار بـ٥٠٩ ليرات

جزماتي: عدم صك ليرات وأونصات منذ ٦ أشهر لضعف الإقبال عليها

| علي محمود سليمان

بـيّن رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق غسان جزماتي أن الهبوط الذي طرأ على سعر صرف الدولار هو السبب في الانخفاض الأخير لسعر غرام الذهب حيث سجل غرام الذهب عيار /٢١/ سعراً يوم أمس ١٨٥٠٠ ليرة سورية، مبيناً أن تسعير الذهب تم على أساس دولار وسطي بـ٥٠٩ ليرات سورية للدولار. وفي تصريح لـ«الوطن» بين جزماتي أن السبب في هبوط أسعار الدولار يعود للانتصارات التي حققها الجيش العربي السوري مؤخراً وخاصة في محافظة دير الزور وهو ما ساهم بانخفاض أسعار العديد من السلع والمواد.

مشيراً إلى أنه لا يمكن وضع تصور مسبق عن الفترة القادمة إن كنا سنشهد استمراراً في انخفاض أسعار الذهب محلياً، لكون آلية التسعير مرتبطة بسعر الأونصة الذهبية عالمياً، وحالياً سعرها عالمياً يشهد بعض التغيرات نتيجة تأثر الاقتصاد العالمي بالوضع المتوتر بين الولايات المتحدة الأميركية وكوريا الشمالية، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع الأونصة الذهبية عالمياً، لافتاً إلى أن كل دولار زيادة في سعر الأونصة الذهبية عالمياً يعادل ارتفاعاً لنحو ١٦٠٠ ليرة سورية في غرام الذهب محلياً.

وأشار جزماتي إلى أن حركة البيع اليومي في أسواق الذهب في دمشق مستقرة عند ٧ كغ ذهب يومياً وهذا الأمر مرتبط بعدة أسباب أهمها الاستقرار الاقتصادي في البلد والاستقرار الأمني واتساع رقعة الأمان بفضل جهود الجيش العربي السوري.

ولفت إلى أن حركة البيع أغلبها لذهب الحلي والمصاغ من خواتم وسناسل وأساور وغيرها مع استمرار عدم بيع أي قطعة ذهبية للادخار من الليرات والأونصات الذهبية، موعزاً السبب لكون الناس عادت لبيع ما ادخرته من ذهب لإقامة مشاريع أو القيام بترميم بيوتها في المناطق التي عادوا إليها، حيث سجلت الليرة الذهبية السورية سعراً بـ١٥٤ ألف ليرة سورية والأونصة الذهبية السورية سعراً بـ٣٧٠ ألف ليرة سورية، ولذلك ونتيجة عدم بيع أي قطعة ذهب للادخار منذ ستة أشهر لم يتم صك أي ليرة أو أونصة ذهبية جديدة في ورشات الصاغة.

ولفت جزماتي إلى أنه بعد فتح طريق حلب إلى القامشلي عبر منبج انخفضت كميات الذهب الواصلة من حلب للنقل إلى القامشلي عبر مطار دمشق الدولي من نحو ٨٠ كغ ذهب أسبوعياً إلى قرابة ٢٠ كغ أسبوعياً.

هيئة الرقابة والتفتيش لـ«الوطن»: التحقيقات في ملف القروض المتعثرة لم تنته ولم يتم التراجع عن قرارات كف اليد السابقة

| عبد الهادي شباط

أكد مصدر مسؤول في الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش لـ«الوطن» عدم الانتهاء من التحقيقات الجارية في المصارف العامة حول ملف القروض المتعثرة، وأن الهيئة لم تصدر أي قرارات خاصة بهذا الملف، فيما يخص الرجوع عن كف يد بعض الموظفين المحقق معهم في الموضوع، كما أشيع في بعض الأروقة المصرفية والإعلامية، منوهاً بأن الهيئة مهتمة باختصار الوقت في إنجاز هذه التحقيقات، وذلك بناءً على توجيهات الحكومة، التي شدّدت على الدقة في هذه التحقيقات، وبناء القرارات التي تصدر على وقائع وثبوتيات، حسب المعطيات المتوافرة لدى لجان التحقيق، حيث واضح المصدر أنه لا يمكن الحكم على أي من الأشخاص التي وردت أسماؤهم في التحقيقات إلا وفق الأدلة والثبوتيات التي تتوصل إليها لجان التحقيق المختصة بعيداً عن الشخصنة.

وفي الإطار نفسه أكد وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» عدم تبليغه أي قرارات تخص هذه التحقيقات وأنه لم يصدر أي قرارات جديدة تخص العاملين في المصارف العامة ممن صدرت بحقهم قرارات احترازية بكف اليد عن العمل، مؤكداً أن هذا الملف يتابع على مستوى رئاسة الحكومة، وهناك لجان مركزية وفرعية تعمل على دراسة تفاصيل هذا الملف بدقة وعناية.

وأكد حمدان أنه ستتم تسوية وضع أي عامل صدر بحقه قرار احترازي بكف يد، بل ليس هناك ما يمنع من تكليفه عمله السابق نفسه أو حتى تكليفه عملاً أفضل في حال ثبت عدم مسؤوليته عن أي خلل أو حالة تجاوز في ملف القروض المتعثرة لجهة إجراءات منح هذه القروض أو الإجراءات الخاصة بالتحصيل وعمليات المتابعة وغيرها.

وكانت الحكومة قد شكلت لجاناً خاصة للتحقيق في هذا الملف مؤخراً شملت كل المصارف العامة، وتركيبة هذه اللجان ثلاثية تشتمل على مفتشين من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش مقابل مفتش من الجهاز المركزي للرقابة المالية، وأن من أولويات هذه اللجان التحقيق مع العاملين ممن صدر بحقهم قرارات احترازية بكف اليد وأوقفوا عن العمل وتوقفت أجورهم وتعويضاتهم الشهرية وغيرها من الامتيازات، وقد اجتمعت هذه اللجان مع مديري الرقابة الداخلية، والتقت مع لجان متابعة ملفات القروض المتعثرة الفرعية في هذه المصارف، وطلبت (بحسب المعلومات التي حصلت عليها «الوطن») نسخاً من التقارير التي أعدتها لجان التدقيق الفرعية للاطلاع عليها، ورغم أن الأولوية في التحقيقات ستكون مع من صدر بحقهم قرارات احترازية وكف اليد إلا أن قائمة التحقيقات تشمل العديد من الأسماء الأخرى من خارج هذه القوائم حيث صدر لدى كل مصرف قائمة من العاملين تم كف يدهم وقائمة أخرى من العاملين أحيلت أسماؤهم على التحقيق من دون أن يتم كف يدهم وعلى سبيل المثال في المصرف التجاري تم كف يد ٩ من العاملين بتسميات وظيفية مختلفة من مدير ورئيس قسم وغيره، بالمقابل هناك قائمة مشابهة لجهة التسميات الوظيفية شملت ٨ عاملين أحيلوا على التحقيق دون كف يدهم، وكذلك الأمر في باقي المصارف العامة، حيث صدر في المصرف الزراعي قرار بإحالة ١٧ عاملاً للتحقيق، منهم ٣ من العاملين تم كف يدهم. ويبقى الأهم وما يجري انتظاره هو ما سيصدر عن هذه اللجان من قرارات وتوصيات وخاصة أن العديد ممن تم كف يدهم تضرروا على أكثر من صعيد، وعلى المستوى المعيشي لما فقدوه من أجورهم وتعويضاتهم، ومنه سيكون لما تصدره هذه اللجان لجهة إدانة هؤلاء العاملين أو تبرئتهم أثر كبير في حياتهم الوظيفية وربما في عمل المصارف خاصة.

> وزير المالية: ليس هناك ما يمنع عودة أي عامل تثبت عدم مسؤوليته أو حتى تكليفه عملاً أفضل

لجنة دراسة النظام الضريبي تعقد أول اجتماعاتها وسط تباين في وجهات النظر

العكام لـ«الوطن»: تشكيل اللجنة إقرار من الحكومة بعدم فاعلية النظام الضريبي الحالي

| الوطن

اعتبر عضو لجنة دراسة النظام الضريبي الدكتور محمد خير العكام (وهو نائب في مجلس الشعب) تشكيل اللجنة المكلفة دراسة النظام الضريبي السوري بمثابة إقرار من الحكومة بأن النظام الضريبي المعمول به لم يعد يواكب طبيعة الاقتصاد الحالي، ولا يتوافق مع أهداف المشرع الضريبي لجهة تحقيق الوفرة، أي واردات الخزينة العامة من الضرائب لتغطية الإنفاق العام، ولا العدالة في توزيع العبء الضريبي على المكلفين حسب قدرتهم على الدفع التي تتناسب مع دخولهم.

كما بين العكام أن تشكيل هذه اللجنة خطوة جريئة من الحكومة لإعادة النظر بالأهداف التي يجب أن يحققها المشروع الضريبي، حيث من مهام هذه اللجنة دراسة النظام الضريبي بكل مكوناته من الضرائب المباشرة خاصة على الدخل وغير المباشرة مثل الضرائب الجمركية والضرائب على الإنفاق.

وأوضح العكام أنه لا يوجد دراسات لدى اللجنة المكلفة دراسة النظام الضريبي ولا لدى الحكومة عن حجم التهرب الضريبي في سورية بدقة، وكل ما هو متوفر دراسة عن التهرب الضريبي في سورية مع مطلع القرن الحالي تشير إلى أن نسبة التهرب الضريبي تعادل ضعف الإيرادات المحققة، في حين في الوقت الحالي ليس هناك سوى مؤشرات توضح أن حجم التهرب الضريبي كبير.

وبحسب العكام فإن وراء هذا التهرب سببين هما سوء صياغة التشريعات وخاصة في ضريبة الأرباح الحقيقية وضريبة الدخل المقطوع، في حين يتمحور السبب الثاني بالصلاحيات الواسعة المعطاة للإدارات الضريبية لتقدير المطرح الضريبي وفقاً لأسس بعيدة عن الواقع أحياناً، وأن ما يؤكد حجم التهرب الضريبي الكبير هو المقارنة بين ما تدفعه شركات القطاع العام من ضريبة على أرباحها، وما تدفعه شركات القطاع الخاص حيث هناك هوة كبيرة في ذلك.

وأكد أن الذي يستطيع التهرب هم كبار المكلفين أي أصحاب الثروات والدخول الكبيرة وليس أصحاب الدخل المحدود، وهو من أهم الأسباب التي دفعت لإعادة النظر بالنظام الضريبي، مبيناً أن إعادة النظر في التشريعات يقتضي حكماً إعادة النظر بالإدارات الضريبية المسؤولة عن تنفيذ التشريعات ودورها في تحقيق عملية التحقق والجباية.

وأوضح العكام أنه سيكون هناك اجتماعات مستمرة للجنة دراسة النظام الضريبي، علماً بأن اللجنة المكلفة دراسة النظام الضريبي السوري عقدت أول اجتماعاتها مساء أمس الأول برئاسة وزير المالية مأمون حمدان، وتم عرض للإطار العام للسياسة المالية والسياسة الضريبية للمرحلة القادمة والتي تتلخص بتحصيل الدولة لحقوقها المستحقة من الضرائب والرسوم وفق قوانين عادلة وشاملة، مع التركيز على مكافحة التهرب الضريبي، وتحقيق العدالة الضريبية ما أمكن، ومن دون أن يلحق ذلك أي ظلم بالمكلفين، مع إعادة دراسة الدعم الاجتماعي بحيث يصل الدعم إلى الشريحة التي تستحقه.

مؤكداً أهمية وضع منهجية عمل لهذه اللجنة وتحديد أيهما الأنسب بالنسبة للنظام الضريبي الحالي هو الإبقاء عليه وفق الضرائب النوعية التي يرتكز عليها أم الانتقال إلى الضريبة الموحدة على الدخل وفي كلتا الحالتين ستكون مهمة اللجنة الوصول إلى نظام ضريبي عادل وشفاف يطبق على الجميع وتكون نصوصه واضحة ومفهومة ولا لبس فيها وغير قابلة للتأويل.

بينما تحدث أعضاء اللجنة عن رؤيتهم وتصورهم حول الموضوع، حيث ظهر خلال الاجتماع حالة من التباين في وجهات النظر، مع الاتفاق على أهمية توصيف النظام الضريبي السوري بإيجابياته وسلبياته وتحديد مكامن الخلل والعيوب والمساوئ فيه سواء أكان على مستوى التشريع أم على مستوى الإدارة الضريبية قبل البدء بأي خطوة في هذا المجال، مع ضرورة الاطلاع على تجارب الدول المشابهة لسورية اقتصادياً والاستفادة من تجاربها وتجنب الأخطاء التي وقعت فيها، والتأكيد على الدعم الكامل لأشكال الدفع الالكتروني والتي سوف يعول عليها كثيراً في القضاء على الفساد الناتج عن تدخل وتقدير العامل البشري، وتم تحديد موعد ٣ تشرين الأول القادم موعداً للجلسة الثانية للجنة وتكليف أحد أعضاء اللجنة بتقديم عرض شامل لواقع النظام الضريبي السوري الحالي، في حين تم تكليف عضو آخر بإعداد عرض لتجارب الدول المماثلة لنا في اقتصادها ووضعها.

تشتمل اللجنة في عضويتها على خبرات من وزارة المالية وأكاديميين من كليتي الاقتصاد والحقوق في جامعة دمشق، ومهمتها اقتراح التعديلات التشريعية اللازمة في إطار رؤية الإصلاح في السياسة الضريبية وفي ضوء السياسة المالية والاقتصادية العامة للدولة.

> لا دراسات دقيقة لدى الحكومة عن التهرب الضريبي وهناك مؤشرات بأنه كبير وأبطاله أصحاب ثروات

بدء تنفيذ مشروع خدمات في المدينة بـ١,٢ مليار ليرة

منصور لـ«الوطن»: أكثر من ٣٠ منشأة أجنبية تعمل في «حسياء»

| الوطن

بـيّن مدير عام المدينة الصناعية في حسياء بسام منصور أن المدينة لم تتوقف عن تقديم خدماتها وتطويرها أكان في تحديث شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي أم لجهة تقديم التسهيلات والخدمات للمستثمرين.

موضحاً في تصريح لـ«الوطن» أنه تمت المباشرة بمشروع قيمته ١,٢ مليار ليرة سورية ينفذ من شركات القطاع العام لتطوير البنى التحتية من شبكات الطرق والصرف الصحي والإنارة وشبكات المياه، ومدة تنفيذه عامان، وهو ضمن المخطط التنظيمي للمدينة الصناعية، حيث إن مشاريع البنى التحتية تنفذ حسب الحاجة، ولكن هناك مساعي لإنهاء العمل فيه بأقل من المدة المحددة.

ولفت إلى وجود حالة إقبال كبير على التخصص في المقاسم للشركات الغذائية والكيميائية والهندسية، ومؤخراً تقدمت شركة لبنانية بطلب لتخصيصها بقطعة أرض لإقامة مشروع للصناعات الهندسية لافتاً إلى أن المدينة فيها أكثر من ٣٠ منشأة صناعية أجنبية، مشيراً إلى أنه يوجد حالياً في المدينة ٨٧٥ منشأة موزعة ما بين قيد الاستثمار والإنشاء، ومنها ٢١٥ منشأة صناعية عاملة بشكل يومي.

وأضاف مدير حسياء الصناعية: إن الخدمات المصرفية ضمن المدينة تعتبر جيدة لأن فرع المصرف الصناعي يقوم بدوره وهناك ارتياح من المستثمرين للتعاون معه على حين ما يزال المصرف التجاري يماطل في افتتاح فرع له ضمن المدينة علماً بأن إدارة المدينة خصصت له قسماً من البناء الإداري، ولكن لم يتم افتتاح الفرع حتى الآن ومن دون توضيح أسباب التأخير، وبالنسبة للمصارف الخاصة فقد افتتح مصرف سورية والمهجر فرعاً له ضمن المدينة لتقديم خدماته للمستثمرين الصناعيين، وهي خطوة مشجعة لباقي المصارف الخاصة لإقامة فروع لها ضمن المدينة لتسهيل الخدمات للمستثمرين.

وبيّن منصور أن التغذية بالتيار الكهربائي في المدينة الصناعية تعتبر جيدة في المرحلة الأخيرة، في ضوء استمرار العمل بعدم انقطاع التيار الكهربائي خلال أيام الأسبوع، بحيث لا تنقطع على مدار ٢٤ ساعة، ويتم حصر ساعات التقنين بأيام العطل الرسمية، وذلك لتعويض الفرق، لأن المنشآت الصناعية لا تتحمل قطع التيار وفق برنامج التقنين لساعات وإعادته فهذا سيتسبب بخسائر وأضرار وأعطال للآلات والأجهزة ضمن المعامل.

ونوه باستمرار إدارة المدينة بتقديم التسهيلات للمستثمرين لتشجيعهم على إقامة المعامل ضمن المدينة أو نقلها إلى المدينة، حيث ما زالت المدينة تبيع الأراضي والمقاسم الصناعية بسعر التكلفة بإضافة ٢٥ بالمئة من ثمن البنى التحتية إضافة إلى التقسيط لمدة ٧ سنوات، مع العلم أن المصارف لا تمنح قروضاً لهذه الأراضي، ولذلك فهو يعتبر قرضاً من دون أي عمولة، مع وجود تواصل يومي من الصناعيين الذي غادروا ونقلوا معاملهم سواء إلى خارج البلد أم إلى مناطق أخرى ضمن البلد وذلك نتيجة الوضع الأمني الجيد الذي تتمتع بها المدينة الصناعية في حسياء ولتوافر البنى التحتية والخدمات.

الجدير بالذكر أن الميزانية المخصصة لمدينة حسياء الصناعية للعام ٢٠١٧ تجاوزت ٣,٦ مليارات ليرة سورية، منها موازنة استثمارية ٢,٦ مليار ليرة سورية لتنفيذ مشروعات خدمية يصل عددها إلى ١٠ مشروعات خدمية لتطوير البنية التحتية في المدينة وتخديم المنشآت الصناعية فيها إضافة إلى التوسع في المدينة.

«الاتصالات» لـ«الوطن»:

٥١ ألف بوابة إنترنت شاغرة لم تستثمر في دمشق

| قصي المحمد

كشف مدير فرع الشركة السورية للاتصالات بدمشق يونس حسن في تصريح لـ«الوطن» عن عدد مشتركي الهاتف الثابت والانترنت في دمشق، مبيناً أن عدد خطوط الهاتف الأرضي بلغت ٥٦٦ ألف مشترك، من إجمالي سعات المقاسم المتوافرة حالياً في المحافظة والبالغة ٨٩٨ ألف رقم هاتف ثابت. أمّا بالنسبة لعدد مشتركي بوابات الإنترنت فقد بيّن حسن أن فرع دمشق استثمر أكثر من ٢٧٢ ألف بوابة من إجمالي البوابات المتوافرة والبالغ عددها ٣٢٣ ألف بوابة، لافتاً إلى وجود ما يقارب ٥١ ألف بوابة شاغرة حالياً جاهزة للاستثمار.

مشيرا إلى إمكانية تركيب خط هاتفي وبوابة انترنت متوافرة في جميع مراكز اتصالات دمشق باستثناء بعض مناطق المخالفات والسكن العشوائي التي تشهد ازدحاماً سكانياً كبيراً، موضحاً أن ذلك سبب اختناقات في الشبكة الرئيسية والفرعية، لافتاً إلى أن فرع اتصالات دمشق قام بالتعاقد على عدة مشاريع لتوسيع الشبكات الرئيسية والفرعية تلبية لاحتياجات المواطنين المتزايدة في جميع مناطق المحافظة.

وعن ضعف خدمة الخدمة في وحدات النفاذ الضوئي، بيّن المدير أن الخطوط الهاتفية التي تتأثر بانقطاع التيار الكهربائي في دمشق هي خطوط وحدات النفاذ الضوئية التي تتغذى من الشبكة الكهربائية العامة، موضحاً أنه بسبب التقنين الكهربائي الذي يصل في بعض المناطق إلى عدة ساعات يومياً، فقد أدى هذا الواقع إلى خلل في عمل هذه الوحدات وخروجها عن الخدمة بسبب عدم قدرة المدخرات على تأمين التغذية لعدم الشحن الكافي لها.

مبيناً أنه عندما كان وضع الكهرباء مستقراً كانت المدخرات «البطاريات» قادرة على تأمين عمل هذه الوحدات خلال انقطاع الكهرباء في الحالات الطارئة، مؤكداً أن العمل مستمر بتنفيذ مشروع تأمين التغذية الكهربائية لوحدات النفاذ الضوئية عن طريق وحدات الخلايا الشمسية «الطاقة الكهروضوئية».

وفي سياق متصل، بين مدير فرع اتصالات حلب مصطفى مصري لـ«الوطن» واقع العمل في مركز هاتف الجميلية الذي يعتبر أكبر مركز هاتف على مستوى القطر والذي تبلغ سعته أكثر من ٧٥ ألف خط هاتف، مبيناً «المصري» عدد الخطوط المستثمرة فيه والبالغة ٥٨ ألف خط مزودة ٢٥ ألف بوابة ADSL تخدم أحياء (الجميلية، الرازي، المارتيني، المحافظة، بستان القصر، شارع فيصل، بستان الزهراء، حي السبيل، السريان الجديدة، والسريان القديمة).

مشيراً إلى أنه تمت إعادة تأهيل وتخديم مناطق أخرى كانت تابعة إلى رقعة مركز هاتف الأنصاري الخارج عن الخدمة حالياً وهي (كلية العلوم، الرويال الملكي، الإذاعة، جامع آمنة، الخزان الأرضي، جامع الهدى ، مفرق زينو، وسيف الدولة).

وأوضح المصري أنه تمت إعادة تشغيل مقسم مدينة تل حاصل بسعة ٣٠٢٤ خطاً ثابتاً ووضعه بالخدمة رغم الخسارة الكبيرة التي لحقت بالمركز، وذلك بجهود فريق عمل فرع اتصالات حلب، إضافة إلى إعادة تأهيل الشبكات الهاتفية وخدمة الأنترنت في مركز هاتف مطار حلب الدولي من خلال تركيب وحدة نفاذ ضوئية.